Published by the Academic Publication Council of Kuwait University. All rights reserved.

Doi: 10.34120/jss.v52i4.3147

قدم في: أكتوبر 2022

أجيز في: مارس 2023

Neoliberalism, Economic Insecurity, and Political Confidence: An Anthropological Approach

Sayed Fares

Abstract

Objective: This research aims to identify the most prominent features of the transition to Neoliberalism in Egypt, the impact of neoliberal policies and orientations on economic security, the impact of economic security on the levels of political confidence, and the effectiveness of the State's welfare roles in alleviating the sense of economic insecurity and diminishing and eroding levels of political confidence. **Methodology:** The research adopted an anthropological qualitative methodology based on participant observation, semi-structured interviews and content analysis. **Results:** Neoliberal orientations and policies, in particular the reduction of welfare roles and the domination of market logic and project model, give rise to a sense of economic insecurity in different fields, which influences the individuals' confidence in political institutions. The build-up of feeling resulting from the application of Neoliberalism and eroding political confidence prompted negative assessments of political institutions' performance. Finally, the results reveal a correlation between neoliberal orientations, personal economic concerns, and assessments of the national economy's performance on the one hand, and the economic insecurity and erosion of political confidence on the other. **Conclusion:** Neoliberal policies create a sense of economic insecurity that decreases and erodes political confidence.

Keywords: Neoliberalism, Economic Insecurity, Welfarism, Political Confidence.

تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت - جميع الحقوق محفوظة للمجلة.

الليبرالية الجديدة.. انعدام الأمن الاقتصادي والثقة السياسية مقاربة أنثروبولوجية

سيد فارس(*)

ملخص

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تعرّف أبرز معالم التحول إلى الليبرالية الجديدة في مصر؛ وتأثير السياسات والتوجهات الليبرالية الجديدة في الشعور بالأمن الاقتصادي؛ وتأثير الشعور بالأمن الاقتصادي في مستويات الثقة السياسية؛ ومدى فعالية أدوار الرعاية التي تضطلع بها الدولة في تخفيف الشعور بانعدام الأمن الاقتصادي، وانحسار مستويات الثقة السياسية وتآكلها. **المنهجية:** توسلت الدراسة على منهجية أنثروبولوجية كيفية ترتكز على الملاحظة بالمشاركة، والمقابلات شبه الموجهة، وتحليل المضمون. **النتائج:** تفرز التوجهات والسياسات الليبرالية الجديدة، خاصة تقليص أدوار الرعاية وسيطرة منطق السوق ونموذج المشروع، شعوراً بانعدام الأمن الاقتصادي في ميادين مختلفة. ويؤثر انعدام الأمن الاقتصادي في مدى ثقة الأفراد في المؤسسات السياسية. ويدفع بناء الشعور الذي أفرزته الليبرالية الجديدة، وتآكل الثقة السياسية، إلى تبني تقييمات سلبية لأداء المؤسسات السياسية. وتكشف نتائج الدراسة عن ارتباط بين التوجهات الليبرالية الجديدة والشواغل الاقتصادية الشخصية وتقييمات أداء الاقتصاد القومي من ناحية، وانعدام الأمن الاقتصادي وتآكل الثقة السياسية من ناحية أخرى. **الخلاصة:** تخلق السياسات الليبرالية الجديدة شعوراً بانعدام الأمن الاقتصادي، يفضي إلى تآكل الثقة السياسية وانخفاض مستوياتها.

المصطلحات الأساسية: الليبرالية الجديدة، انعدام الأمن الاقتصادي، أدوار الرعاية الاجتماعية وسياساتها، الثقة السياسية.

(*) أستاذ الأنثروبولوجيا، كلية الآداب، جامعة بني سويف، مصر. Email: sayedfaris2006@yahoo.com

الاهتمامات البحثية: الأنثروبولوجيا السياسية، علم الاجتماع السياسي، النظرية الأنثروبولوجية، الدولة اليومية، الليبرالية الجديدة وما بعدها، الحركات الاجتماعية، أنثروبولوجيا القوة، أنثروبولوجيا الديمقراطية، الثقة السياسية والارتياب السياسي، أنثروبولوجيا الفساد، أنثروبولوجيا المواطنة، الأنثروبولوجيا الطبية، السيميوطيقا الثقافية، ما بعد - بعد الحداثة، أنثروبولوجيا الشرق الأوسط، التراث الثقافي غير المادي، ثقافة الموت، الحكايات الشعبية.

مقدمة

صارت الليبرالية الجديدة موضوعاً لنقاش محتدم في الأدبيات منذ ظهور أسلوب التراكم ليبرالي الجديد وانتشاره (Borsuk, et al., 2022, 3). وقد ظهرت الليبرالية الجديدة على خلفية حقبة طويلة من الرخاء والازدهار في الشمال العالمي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وخلقت شعوراً بالأمان في تلك الفترة وتفاؤلاً كبيراً بالمستقبل. وتجسّد ذلك في فكرة "الحلم الأمريكي" في الولايات المتحدة؛ فكرة أن أي شخص قادر على تحقيق الأمن الاقتصادي لذاته ولأسرته إذا عمل بجد، وسلك الاتجاهات الصحيحة. كما تجسّد عالمياً في برامج "التحديث" و"التنمية"، فكرة أن الدول الفقيرة في الجنوب العالمي يمكنها اللحاق بالركب عن طريق نقل الموارد المادية والتكنولوجية، بصورة معقولة، من الدول الأكثر تقدماً. وعلى الرغم من أن ذلك قد اصطبغ بصبغة أيديولوجية على مستوى معين، فإنه قد كسب أرضاً في الأوضاع المادية الواقعية: ففي الشمال العالمي، شهدت الاقتصاديات ازدهاراً، وانحسرت مستويات اللامساواة؛ وفي الجنوب العالمي، شهدت العديد من الدول الفقيرة فترة من النمو الاقتصادي وساد شعور بمستقبل واعد (Ortner, 2016, 47–73).

ولكن بحلول ثمانينيات القرن الماضي، وخلال فترة حكم رونالد ريجان في الولايات المتحدة ومارجريت تاتشر في المملكة المتحدة، تبدّل كل ذلك. ففي ظل السياسات الليبرالية الجديدة الدافعة إلى التقزيم والخفض، والانسحاب والابتعاد الهادف إلى زيادة الأرباح، أغلقت منشآت صناعية عديدة أبوابها وأُعيقت تسهيلات الإنتاج، وسُرّح عمال كُثر من وظائفهم. وتحت وطأة النظريات الليبرالية الجديدة عن أهمية تقليص دور الدولة، ووقف برامج الدعم والضمان الاجتماعي أو على الأقل خفضها إلى أبعد الحدود؛ لم يتوافر إلا القليل من الموارد للأفراد والأسر التي تعاني البطالة أو العمل المؤقت.

وفضلاً عن ذلك، فرضت النظريات الليبرالية الجديدة على الدول الأخرى ثمناً للحصول على القروض من القوى العالمية (Ortner, 2016, 53). وانعكست عواقب تحرير الاقتصاد على الفقر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بعد أن صارت العولمة هي الخيار الوحيد المتاح (بوش، 2015، 21، 24).

ويتجلى توطيد الليبرالية الجديدة، وهيمنة قوانين السوق ومنطقه، في عملية الخصخصة، ومجموعة الإجراءات الحكومية الرامية إلى خفض الأجور، ومستويات التوظيف. ولهذه الإجراءات تأثير غائر على الرعاية الطبية، والتعليم، ونظام المعاشات،

والخدمات. وقد غير هذا الوضع الشكل الاجتماعي لكثير من وسائل المعيشة، التي باتت خاضعة لقواعد السوق، وتحولت إلى سلع. باختصار، لم تنشب الليبرالية الجديدة حتى فاقمت مشكلات الفقر، وأفضت إلى تدهور ظروف الحياة وزيادة اليأس والاكتئاب. ويسود ثمة شعور، حتى في شرائح الطبقة الوسطى، بتراجع الحظوظ والثروات، وفقدان التفاؤل، وانعدام الأمن حيال الحاضر والمستقبل (Soul, 2018, 133 – 134). لقد صار التوظيف الكامل فكرة أو ترفاً من الماضي. ويُجبر قطاع كبير من قوة العمل على العيش على حافة الفقر والاستبعاد الاجتماعي (Spyridakis, 2019, 83 – 84). ولكل ما سبق، راج في السنوات الأخيرة استعمال كلمات من قبيل "التمزق الاجتماعي" social rupture، و"الحراك الاجتماعي الهابط"، و"الحرمان"، و"الفقر"، و"التفاوت"، و"الأزمة"، في بحوث العلوم الاجتماعية، خاصة الأنثروبولوجيا، وأجنداتها النظرية.

وكاستجابة لإقحام وفرض السياسات والنظرية الليبرالية الجديدة على دول أخرى، في الجنوب العالمي على وجه الخصوص، ركّز الأنثروبولوجيون على تأثيرات الليبرالية الجديدة، ليس التأثيرات الاقتصادية السلبية وحدها، بل أيضاً انبثاق "أبنية للشعور" structures of feeling جديدة ومؤلمة. وفي هذا السياق، يقتبس بورديو وزملاؤه في كتابهم The weight of the world: Social suffering in contemporary society الصادر عام 1993، قولاً لأحد المسؤولين يعبر فيه عن مآسي الحياة في الاقتصاد الجديد: "هنالك كثير من الألم، كثير من المعاناة، الذهنية والبدنية، الناس يعانون ويعانون.. البطالة تقسمنا وتفرّقنا وتخرج أسوأ ما فينا؛ الفردية، والغيرة، والحسد" (Ortner, 2016, 53).

ومع ذلك، بدت بؤرة التركيز، الأنثروبولوجي بخاصة، على الآصرة التي تربط بين الليبرالية الجديدة، وانعدام الأمن الاقتصادي، والثقة السياسية، محدودة وضيقة للغاية. وذلك على الرغم مما يحظى به مفهوم الثقة السياسية من اهتمام في الدوائر غير الأنثروبولوجية؛ إذ كشفت دراسات عدة عن العوامل التي تفضي إلى التغيرات في الثقة السياسية، لكن ليس ثمة إجماع سائد على أكثر هذه العوامل أهمية. على سبيل المثال، يحاجّ البعض بأن الثقة السياسية تعتمد على رضا المواطنين عن السياسة، وتقييمات الاقتصاد القومي وشاغلي الوظائف والمؤسسات، والفضائح السياسية والفساد، والجريمة والفقر، والحرب وشواغل السياسة الخارجية. وثمة فرضية أساسية مؤداها أن المواطنين يكونون أكثر ثقة عند رضائهم عن نتائج السياسة، وعندما يزدهر الاقتصاد، ويشعر المواطنون بالرضا عن شاغلي الوظائف والمؤسسات، وتغيب الفضائح السياسية، وتنخفض معدلات الجريمة، ويُعزّز رأس المال الاجتماعي (Parker, 2015, 87 – 88).

وتصوّرت دراسات عدة الثقة متغيراً مستقلاً يؤثر في السلوك السياسي، والممارسة المؤسسية (Morris & Klesner, 2010, 1259). وترتبط مستويات الثقة المرتفعة في المؤسسات السياسية بحزمة من النتائج والمخرجات الإيجابية؛ مثل كفاءة الحكومة، والحكم الديمقراطي الفعّال، والمشاركة المدنية والسياسية، والنمو والازدهار الاقتصادي (Chiara, 2015, 98 – 99; Sztompka, 16). وتيسّر الثقة، بوصفها أساساً للعلاقة التمثيلية بين المواطنين والسياسيين، آليات عمل الديمقراطية (Ross & Escobar-Lemmon, 2011, 406).

وتلمح نتائج الدراسات إلى تأثيرات لاحبة تمارسها التوجهات الليبرالية الجديدة في الثقة السياسية؛ نظراً لتأثيراتها في الأمن الاقتصادي أو انعدام الأمن الاقتصادي. وتعد الحالة المصرية نموذجاً لتلك التأثيرات؛ إذ تتحول الدولة المصرية إلى الليبرالية الجديدة، جزئياً. وقد تبدّى، بجلاء في انسحاب الدولة من أحكام الرعاية الاجتماعية، وتعزيزها للسياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، في ثمانينيات القرن الماضي واستمر ذلك بصورة أكثر اكتمالاً في التسعينيات، وتواصل حتى يومنا هذا. واضح أن لهذه الدراسة أهمية نظرية وتطبيقية يُلقى عليها مزيد من الضوء فيما يأتي.

الأهمية النظرية والتطبيقية للدراسة

تعاني المقاربات الأنثروبولوجية لالليبرالية الجديدة وتأثيراتها في السياقات الاجتماعية والثقافية بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقراً شديداً. وذلك على الرغم من تغلغل مفهوم الليبرالية الجديدة وانتشاره الواسع في الأنثروبولوجيا في مطلع القرن الحادي والعشرين (Elyachar, 2015, 412). وتؤكد ليلى أبو لغد قصور الاهتمام بالاقتصاد السياسي في أنثروبولوجيا الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويتناقض ذلك مع فيض البحوث التي تقارب الليبرالية الجديدة وأجراها أنثروبولوجيون في مناطق أخرى من العالم.

ومن المثير للدهشة تجاهل الدوائر الأنثروبولوجية العربية، بدرجة كبيرة، لتأثير السياسات الليبرالية الجديدة بعد سنوات من الانتفاضات، والثورة، والثورة المضادة في المنطقة. خاصة أن الانتفاضات الهائلة في العالم العربي قد اندلعت، في جانب منها، كحركة مناهضة لأيديولوجيا الليبرالية الجديدة. وقد طرح الأنثروبولوجيون، في أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير في مصر، السؤال التالي: أكانت ثورة يناير "ثورة مضادة لالليبرالية الجديدة" ومناهضة لها، أم شاهداً على "لسان الليبرالية الجديدة المشقوق؟" (Elyachar, 2015, 412).

وبناءً على ذلك؛ تستمد هذه الدراسة أهميتها من سعيها إلى سد ثغرة في المكتبة العربية التي تعاني قصوراً في الاهتمام الأنثروبولوجي بالليبرالية الجديدة وتداعياتها، ومن أبرزها سيادة الشعور بانعدام الأمن الاقتصادي، وانخفاض مستويات الثقة السياسية. ويؤثر انخفاض مستويات الثقة السياسية في امتثال المواطنين وإذعانهم الطوعي؛ إذ تعزّز الثقة السياسية الامتثال للقانون والقرارات الحكومية والالتزامات الجمعية (Levi &, Stoker, 2000, 493). وتؤثر الثقة السياسية في دعم السياسات العامة، كما تُشكّل مشاعر الثقة ميل الأفراد إلى دفع الضرائب. وحين تعجز المؤسسات السياسية عن ضمان الامتثال والالتزام بالقواعد المشتركة الذي تحتاج إليه لتعمل بكفاءة قد تُدفع إلى الالتجاء إلى أساليب أكثر قسراً وقهراً لضمان الامتثال (Mangum, 2011,589; Seyd, 2016, 1; Lenard, 2008, 315). ويعوق ذلك مسار تحولها الديمقراطي.

تساؤلات الدراسة وأهدافها

تتمحور مشكلة هذه الدراسة حول تساؤلين رئيسين، مؤداهما: هل ثمة آصرة تربط التوجهات والسياسات الليبرالية الجديدة بانعدام الأمن الاقتصادي؟ وهل يؤثر انعدام الأمن الاقتصادي في مستويات الثقة السياسية؟ وعليه تهدف هذه الدراسة إلى تعرّف:

1 - أبرز معالم التحول إلى الليبرالية الجديدة في مصر.

2 - تأثير السياسات والتوجهات الليبرالية الجديدة في الشعور بالأمن الاقتصادي.

3 - تأثير الشعور بالأمن الاقتصادي في مستويات الثقة السياسية.

4 - مدى فعالية أدوار الرعاية التي تضطلع بها الدولة في تخفيف الشعور بانعدام الأمن الاقتصادي، وانحسار مستويات الثقة السياسية وتآكلها.

أولاً: الإطار النظري

1 - الاتجاهات الأنثروبولوجية المعاصرة في مقاربة الليبرالية الجديدة

ركز الأنثروبولوجيون بحوثهم، خلال السنوات الأخيرة، على رصد تأثيرات أخرى للسياسات الليبرالية الجديدة. على سبيل المثال، نشرت آن أليسون Anne Allison، عام 2013، دراسة مطوّلة قاربت ما أطلقت عليه "اليابان غير المستقرة" precarious Japan، وتسرد فيه تجليات معاناة الشعب الياباني ظروف انعدام الأمن الاقتصادي والاجتماعي الجديدة. وتناقش، في فصل يتناول ما أطلقت عليه "اللجوء العادي" ordinary refugeesm، ارتفاع معدلات الانتحار، وأشكال الانسحاب الاجتماعي التي تشمل التشرد الطوعي

أو لاجئي "الإنترنت كافيه"، وانسحاب الشباب إلى غرفهم ورفضهم مغادرتها (Ortner, 2016, 53).

وتدفع شيري أورتينر، تحت عنوان "الحوكمة: جمهورية الخوف"، بأن مفهوم الحوكمة governmentality عند فوكو كان مثمراً بصورة كبيرة، كما اختط وأطلق مسارات مختلفة للعمل في الأنثروبولوجيا. ومن تلك المسارات، الجدل حول إنتاج الذات الليبرالية – الفرد المتمتع بحرية الاختيار– باعتباره الشكل المهيمن للحوكمة في العالم ليبرالي الجديد. وفي هذا السياق تساءل الأنثروبولوجيون عن طرائق تحول المجتمع إلى مجتمع ليبرالي جديد يعمل وفقاً لمبادئ الليبرالية جديدة خاصة بفعالية السوق، ومُسخّر لإنتاج ذوات الليبرالية جديدة، تجارية، وذاتية الإدارة.

وتأثراً بفوكو، اتجه البعض صوب مقاربة الارتباطات بين الحوكمة وتنظيم السكان. وهنا يستجلي إيهوا أونج Aihwa ong أشكال الحوكمة التي تمثلها وتمارسها الدول والمؤسسات في تنظيم الحراك الطوعي وغير الطوعي "للذوات المتحركة" mobile subjects، سواء رجال الأعمال أو المُستعبدون الافتراضيون virtual slaves، ومنهم العمال من المنزل. كذلك قارب أخيل جوبتا Akhil Gupta "العنف البنائي" structural violence الذي يُمارس على الفقراء عن طريق الميكانزمات الحكومية للبيروقراطية في الهند. وفيما يتعلق بالحوكمة بتعريفها الواسع، قارب روجر لانكاستر Roger Lancaster ما أطلق عليه "الحكم العقابي التأديبي"، أو تكاثر أشكال العنف الذي تمارسه الدولة ضد المواطنين (Ortner, 2016, 55 - 56).

وينتمي الحديث عن الليبرالية الجديدة الاستبدادية authoritarian Neoliberalism إلى هذا المنحى. فعلى الرغم من أن الرأسمالية قد ارتبطت بالديمقراطية لردح من الزمن، فإن التحول ليبرالي الجديد الذي تزامن مع صعود الشعبوية، والانبعاث والنهوض الاستبدادي في السياق العالمي، يتطلب بحث العلاقة بين التراكم الرأسمالي والنظم السياسية. وتقارب الأدبيات المتنامية حول الليبرالية الجديدة الاستبدادية العلاقة بين الحكم الاستبدادي والتحول إلى الليبرالية الجديدة (Borsuk, et al., 2022, 1 - 2).

ويربط بعض الأنثروبولوجيين الليبرالية الجديدة بالهيمنة Hegemony كنظام اجتماعي فيه يحقق الحكام السيطرة على المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية (Nissim, 2018, 172). وقد لاحظت ناعومي كلاين Naomi Klein (2007) أن ثمة ارتباطاً وثيقاً بين فرض الإجراءات الاقتصادية الليبرالية الجديدة واستعمال التعذيب في الولايات

المتحدة وبلدان أخرى. وقد كتب روجر لانكستر Roger Lancaster عن الولايات المتحدة بوصفها "دولة سِجنية عقابية" Carceral state، بتعبير فوكو، زاعماً أن الحكم العقابي هو المنطق الثقافي لالليبرالية الجديدة (Ortner, 2016, 56). وثمة منطق يربط تكاثر السجون بالنظرية الاقتصادية الليبرالية الجديدة، مؤداه أن شعور بعض المواطنين أو غالبيتهم بانعدام الأمن الاقتصادي يمثل تهديداً يجب التأهب دوماً للتعامل معه.

وإذا كانت الدولة السجنية، على ما يزعم لانكستر، توفر معايير الحكم بعامة، فإنها توفر كذلك نوعاً من النموذج المعاكس والمنحرف والفاسد للحياة الاجتماعية العادية؛ إذ صارت البيوت أشبه بالسجون حيث البنايات المسوَّرة المسيَّجة، أو ما يطلق عليه "الباستيل ما بعد الحداثي" postmodern Bastille. وقد أجريت دراسات إثنوجرافية تقارب تحول البنايات والمنازل إلى ما يشبه السجن، أو ما يعرف بالمجتمعات المحلية المسوَّرة المسيَّجة خلف بوابات. وتعزز الحياة خلف البوابات والأسوار الانقسام الاجتماعي، وتفاقم التمايزات والفوارق الاجتماعية (Ortner, 2016, 56 - 57).

2 - منظور الأداء المؤسسي

يعد ارتياب المواطنين أو ثقتهم السياسية، وفق التفسيرات المتمركزة حول الأداء، نتيجة للأداء المدرك للمؤسسات والسلطات. ومنطق هذه التفسيرات واضح إلى حد ما؛ إذ كلما كانت تقييمات المواطنين للأداء المؤسسي إيجابية، ارتفعت مستويات الثقة السياسية. وتتعلق الثقة السياسية، من هذا المنظور، بتحقيق توقعات المواطنين ومطالبهم عن طريق الأداء الوظيفي للمؤسسات والسلطات؛ ومن ثم، فهي تتضمن مكوناً أداتياً قوياً واضحاً (Schnaudt, 2019, 117 - 118).

وقد بات من المقطوع به أن الأداء المؤسسي الفقير يؤثر في الثقة في المؤسسات السياسية والنظم الانتخابية (Ross and Escobar-Lemmon, 2011, 408, 410). ويتضمن الأداء المؤسسي الجيد، على سبيل المثال، النجاح في خفض معدلات البطالة وتعزيز النمو الاقتصادي، والاستثمارات المرتفعة في التعليم، وشبكة حماية اجتماعية جيدة (Fischer, 2012, 10).

ثانياً: المفاهيم الرئيسة

1 - الليبرالية الجديدة

يطرح ديفيد هارفي David Harvey، في معرض تأريخه لالليبرالية الجديدة،

تعريفاً يعتبرها في المقام الأول نظرية في الممارسات الاقتصادية السياسية، تفترض أن الرفاهية الإنسانية يمكن تحقيقها بصورة مثلى عن طريق إطلاق حريات ومهارات الأعمال والمشروعات الفردية داخل إطار مؤسسي يتسم بحقوق ملكية خاصة قوية، وأسواق حرة، وتجارة وتداولات حرة. وينحصر دور الدولة في خلق إطار مؤسسي ملائم لتلك الممارسات والحفاظ عليه. ويشمل هذا الإطار المؤسسي، ضمن أشياء أخرى، إزالة القوانين الحكومية المفروضة على الأعمال؛ وخفض قوة العمل لتحقيق استفادة قصوى من المهارات والقدرات؛ وخفض القوة العاملة ذاتها؛ وخصخصة الكثير من السلع والمؤسسات العامة؛ والخفض الجذري لبرامج المساعدة الاجتماعية التي تستهدف الفقراء (Ortner, 2016, 52).

ويمثل السوق، بالنسبة لالليبرالية الجديدة، نظاماً اجتماعياً ينتج النظام والحرية بصورة فعالة. والسوق هو النظام الأكثر فعالية وأخلاقية لتنظيم الشؤون الإنسانية، ولا بد أن يحل محل النظم الأخرى (على سبيل المثال، الأسرة، والدولة، والمجتمع المحلي، والمجتمع)؛ بوصفه ميكانزماً أساسياً لإنتاج النظام الاجتماعي وتعزيزه والحفاظ عليه (Scribano, 2019, 3 – 4, 6). ويمتد منطق السوق إلى عملية وظائف الدولة. فمكاتب البريد والمدارس والشرطة، حتى إن لم تتم خصخصتها، فإنها تدار وفقاً لنموذج المشروع enterprise model (Ferguson & Gupta, 2005, 115). واضح، إذن، أن الليبرالية الجديدة تتضمن تصوراً متمركزاً حول السوق عن تشكيل العالم الاجتماعي.

ويمكن، بناءً على ذلك، تعريف الليبرالية الجديدة – إجرائياً – في هذه الدراسة بأنها نظرية اقتصادية تروج لمنطق السوق والحرية الاقتصادية؛ وتؤكد خفض الإنفاق العام والاجتماعي وبرامج العون والحماية الاجتماعية، وخفض تكاليف العمل وتحقيق مرونته، وتعزيز العمل الفردي والتنافسي، وإدارة المؤسسات والخدمات العامة وفقاً لنموذج المشروع.

2 - انعدام الأمن الاقتصادي

تنال فكرة انعدام الأمن الاقتصادي Economic insecurity قدراً هائلاً متزايداً من الاهتمام العام. ومع ذلك، يبقى المفهوم ذاته مراوغاً وغير محدد بدقة؛ إذ ليس ثمة تعريف متفق عليه لانعدام الأمن الاقتصادي. يعرفه دومينيتز Dominitz ومانسكي Manski (1997) بأنه إدراكات الأفراد وتصوراتهم لخطر الكارثة أو المحنة الاقتصادية (Wroe, 2016, 137). كما يُعرّف بأنه "القلق الذي يفرزه نقص الأمن الاقتصادي، أو التعرض المحتمل لأحداث

اقتصادية وخيمة، وتوقع صعوبة التعافي منها". وتشمل الأمثلة والشواهد على ذلك، الخوف من البطالة أو توقع تردي الوضع المالي الشخصي (Kopasker, et al., 2018, 184). ويشير جاكوبز Jacobs إلى أن انعدام الأمن الاقتصادي يفضل تصوره باعتباره التقاطع بين مخاطر الهبوط أو التردي المتصورة والفعلية. ويعرفه ستيجليتز Stiglitz بأنه عدم اليقين حيال الأوضاع المادية التي قد تسود في المستقبل. ويولّد عدم اليقين أو الارتياب ضغطاً وقلقاً داخل الأفراد (Bossert and Conchita, 2013).

ويتعلق الجدل والسجال الدائر حول المفهوم بما إذا كان انعدام الأمن الاقتصادي حالة ذاتية أم حالة موضوعية. يحاجّ بعض الباحثين بأن انعدام الأمن خطر يخضع للتقييم الذاتي للأزمة الاقتصادية، في حين يتصوره البعض الآخر المدى الذي خبر عنده الأفراد، واقعياً، خسائر اقتصادية أفضت إلى أزمة (Wroe, 2016, 137).

ويمكن، بناءً على ذلك، تعريف انعدام الأمن الاقتصادي - إجرائياً - في هذه الدراسة بأنه القلق وعدم اليقين الذي تفرزه التوجهات والسياسات والتوجهات الليبرالية الجديدة، وما تخلقه من انعدام الأمن الاقتصادي في ميادين التوظيف، والرعاية الصحية، والأسرة، والثروة.

3 - الثقة السياسية

قاربت أدبيات العلوم السياسية الثقة السياسية، وساد اعتقاد في أن مستويات الثقة والاستحسان المرتفعة تمثل أساس ديمقراطية سليمة؛ وتضمن جودة الأداء الحكومي؛ وتعزز رأس المال الاجتماعي؛ وتدعم حكماً ديمقراطياً أكثر فعالية، ومشاركة مدنية وسياسية، ونمواً اقتصادياً وازدهاراً (Chiara, 2015, 1).

ومن التعاريف الرائجة للثقة السياسية تلك التي تعتبرها توجهاً تقييمياً أساسياً حيال الحكومة مؤسساً على تصورات للكيفية التي من خلالها تعمل الحكومة بما يتفق مع التوقعات المعيارية للشعب (Avery, 2009, 133). ويعني وجود الثقة أن الأفراد يشعرون بأن مصالحهم تُراعى وموضع اهتمام (van der Meer, 2016). وترتبط الثقة بتقييم المؤسسات (من حيث الاتجاهات الايجابية والسلبية حيالها)، ويتمثل المعنى المحوري للثقة في أن المؤسسات سوف تسلك مكترثة بكسب الثقة، وأن مستويات الثقة المنخفضة يفترض أنها تعكس الانفصال أو حتى الاغتراب بين المواطنين والحكومة، الذي يقود بدوره إلى انخفاض المشاركة السياسية (Scheidegger & Staerkle, 2011, 166).

ويمكن، بناءً على ذلك، تعريف الثقة السياسية – إجرائياً – في هذه الدراسة بأنها تقييمات المواطنين لأداء المؤسسات السياسية في ميادين التوظيف، والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، والأسرة، والثروة؛ ومدى نجاحها في تحقيق النمو الاقتصادي، وخفض معدلات البطالة، وتوفير شبكة رعاية وحماية اجتماعية جيدة.

ثالثاً: الإجراءات المنهجية

تركّزت الدراسة الحقلية الإثنوجرافية في حي الطالبية، أحد أحياء محافظة الجيزة، ويقع في المنطقة الفاصلة قديماً بين الجيزة والأهرامات، وهو من الأحياء الكثيفة السكان؛ نتيجة الهجرة الداخلية الوافدة إليه من محافظات الصعيد، خصوصاً شمال صعيد مصر. ويبلغ عدد سكان الحي، وفقاً لتعداد عام 2017، نحو 459178 (الذكور 234443، والإناث 224735) (تقدير عدد السكان المصريين في الأقسام والمراكز، 2017).

وتعتمد هذه الدراسة على منهجية أنثروبولوجية كيفية، ترتكز على الدراسة الحقلية أو الإثنوجرافيا. وغني عن البيان أن البحث الحقلي يعتمد على جمع البيانات عن طريق ملاحظة الكيفية التي من خلالها يعيش الأفراد حياتهم الواقعية. وتشمل الإثنوجرافيا الدراسة المركزة والمكثفة للبشر في سياقاتهم الاجتماعية والثقافية، وتهدف إلى تكوين أرصاد وصفية تفصيلية للحياة الاجتماعية والثقافة (Awah, 2014: 2). وتحقق الأساليب الكيفية الإثنوجرافية استجلاء المعاني والتمثيلات الثقافية، ورؤى المشاركين ونظرتهم الداخلية.

1 - أدوات جمع البيانات

أ - الملاحظة بالمشاركة

تعد الملاحظة بالمشاركة مرادفة للإثنوجرافيا؛ العملية المنظمة لملاحظة ووصف وتوثيق وتحليل لأساليب حياة أو أنماط معينة تتسم بها ثقافة أو ثقافة فرعية معينة؛ وذلك بقصد فهم أساليب حياة الأفراد وأنماطها في بيئتهم (Mohajan, 2018, 13). ويحقق ذلك دراسة الثقافة قيد البحث دراسة متعمقة وتفسير سلوك المبحوثين والحوادث التي يشاركون فيها (Leah,, 2017, 13).

وقد حرص الباحث على المشاركة في مناشط المشاركين وسياقات حياتهم اليومية؛ كالشوارع، والأسواق، والمقاهي، والمحال التجارية ووسائل النقل والمواصلات. وخلال الملاحظات شاهد الباحث الأحداث الشخصية في سياقات معينة عن طريق الاندماج في

مجتمع الدراسة. وقد أتاح ذلك الوصول إلى تفسيرات معينة، ورصد السياقات، واختبار بعض الفروض النظرية. وقد راوحت المدة التي استغرقتها الملاحظة بالمشاركة لسياق معين ما بين ساعة وساعتين، عمد الباحث خلالها إلى تجاذب أطراف الحديث والنقاش مع مشاركين حول عدة قضايا. من أبرزها: التضخم وارتفاع الأسعار، وتناسب الأسعار مع الدخول؛ والرضا عن أداء المؤسسات السياسية؛ ومدى الثقة في أداء الحكومة فيما يتعلق بتقديم الخدمات الأساسية، ومواجهة مشكلات الفقر والبطالة والأزمة الاقتصادية؛ وأدوار الرعاية التي تضطلع بها الدولة؛ مثل برنامج تكافل وكرامة.. إلخ.

وقد دوَّن الباحث في أثناء إجراء الملاحظات كلمات أو رموزاً أو جملاً تُذكر باستجابات المشاركين حول قضايا معينة، ثم دُوّنت هذه الاستجابات تفصيلاً في وقت لاحق.

ب - المقابلات شبه الموجهة

المقابلات هي وسائل لجمع بيانات ثرية وتفصيلية مباشرة من المشاركين، وهدفها نقل معلومات والآراء والتصورات والأفكار والانفعالات، وفي الوقت نفسه إتاحة الفرصة والوقت للمشاركين للتعبير عن آرائهم بطلاقة وحرية. وقد استعانت الدراسة بالمقابلات شبه الموجهة semi-structured، التي تتسم بأنها مفتوحة، وإن كانت تتبع قائمة بقضايا اهتمت بها الدراسة. وتفسح المقابلات شبه الموجهة المجال للأوصاف والسرديات أو الروايات العفوية التلقائية (Leah,, 2017, 12).

وقد أُجريت مقابلات شبه موجهة مع عينة غرضية تتألف من 130 حالة (70 من الذكور، 60 من الإناث). وتقع الحالات في الفئة العمرية من 20 إلى 65 سنة. وقد شملت حالات الدراسة باعة جائلين، وعمالاً غير منتظمين (اليوم الواحد - اليومية)، وعمالاً منتظمين مهرة، وربات بيوت، ومعلمين، وطلاباً، وموظفين حكوميين، وتجاراً وأصحاب شركات صغيرة، وأشخاصاً بالمعاش. وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي، شملت حالات الدراسة حالات غير متعلمة أو أمية (10)، وحالات تقرأ وتكتب ولكن دون تعليم رسمي (23)، ومستوى تعليمياً حتى المرحلة الابتدائية/الإعدادية (12)، ومستوى تعليمياً حتى المرحلة الثانوية (30)، وتعليماً جامعياً (50)، ودراسات عليا (5).

- خصائص حالات الدراسة

جدول 1

توزع حالات الدراسة بحسب النوع

النوع	العدد	النسبة
ذكر	70	53.84
أنثى	60	46.15
الجملة	130	%100

جدول 2

توزع حالات الدراسة بحسب الحالة العمرية

الحالة العمرية	العدد	النسبة
(35 – 25)	45	34.6
(45 – 35)	40	30.7
(55 – 45)	30	23.07
(65 – 55)	15	11.5
الجملة	130	%100

جدول 3

توزع حالات الدراسة بحسب الموقف من العمل

الوظيفة	العدد	النسبة
لا أعمل/ طالب/ ربة منزل	23	17.6
عمال غير منتظمين (اليوم الواحد – يومية) ودون مهارات، عاطلون، بائعون جائلون، خفير...إلخ	24	18.4
عمال منتظمون مهرة، نجار، كهربائي، سباك، طباخ، جرسون ... إلخ.	19	14.6
مهندس، طبيب، مشرف، كاتب، موظف، بنكير، موظف درجة ثانية، ... إلخ	21	16.15
مدير درجة ثانية، يملك محل صغير، فنيون، مدرسون ... إلخ	16	12.3
مدير ذو خبرة، متخصصون، تجار، موظف مدني ذو خبرة، يملك شركة صغيرة ... إلخ	12	9.2
رئيس شركة، أصحاب شركة كبرى، موظفو حكومة على مستوى عالٍ ... إلخ	15	11.5
الجملة	130	% 100

جدول4

توزيع حالات الدراسة بحسب الحالة التعليمية

	العدد	النسبة
غير متعلم (أمي)	10	7.6
يقرأ ويكتب ولكن دون تعليم رسمي	23	17.6
حتى المرحلة الابتدائية/ المرحلة الإعدادية	12	9.2
حتى المرحلة الثانوية	30	23
تعليم جامعي	50	38.4
دراسات عليا	5	3.8
الجملة	130	%100

وقد أُجريت المقابلات في سياقات مختلفة؛ كالمنازل والمقاهي. وتوخى الباحث قواعد إجراء المقابلات شبه الموجهة، ومنها: تشجيع المشاركين على مقاطعة الباحث، وترك الحرية لهم لتوجيه المقابلة لبعض الوقت وتقديم معلومات ارتأوها مهمة. وقد دوّن الباحث بعض الكلمات والجمل "المفتاحية" التي تُذكّر بالموضوع العام. ثم دوّن بيانات المقابلات ونتائجها بالتفصيل بعد ذلك.

جـ - تحليل المضمون

استندت الدراسة إلى تحليل مضمون التقارير والنشرات المتنوعة عن طريق تصنيفها إلى عدة فئات تصورية متماثلة بما يحقق استجلاء أنماط متسقة، وتمثيلات وخطابات رسمية، وعلاقات بين المتغيرات والسمات. وقد تسلّطت عمليات تحليل المضمون على التقارير والنشرات الآتية: تقرير التنمية الإنسانية العربية (2016)؛ تحليل الوضع السكاني (2016)؛ تقدير عدد السكان المصريين في الأقسام والمراكز وفقاً للنوع ومحل الإقامة (2017)؛ تقرير حالة السكان في مصر وتبايناتها المكانية (2017)؛ أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، أكتوبر (2019 – مارس 2020)؛ النشرة ربع السنوية لبحث القوى العاملة (2020)؛ تقرير التنمية البشرية، الأفق الآتي: التنمية البشرية والأنثروبوسين (2020)؛ وتقرير التنمية البشرية في مصر: التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار (2021).

2 - تحليل البيانات

ترتكز كافة أشكال التحليل الكيفي على ثلاثة إجراءات أساسية: اختزال البيانات، وعرضها، والاستنتاج. وقد ركز الباحث في اختزال البيانات على بعض أقسام البيانات، وحقق ذلك التعامل مع عدد أقل من الأفكار والمفاهيم التي مثّلت ركيزة لكتابة التقرير النهائي. وقد يسّر الإطار النظري التصوري، وتساؤلات الدراسة وأهدافها وحالاتها عملية الاختزال تلك. أما عرض البيانات؛ فقد تضمن استخدام تمثيلات نصية للبيانات بغرض انتقاء أقسام أو أجزاء توضح المفهومات موضع اهتمام الدراسة؛ وشمل هذا الإجراء قراءة نصوص البيانات بدقة وإعادة قراءتها، وتدوين ملاحظات في الهوامش، وإلقاء الضوء على أفكار مهمة اُعتُبرت تمثيلات لمفاهيم معينة. وأخيراً، تضمن الاستنتاج استخلاص المعاني والتمثيلات والتأويلات من البيانات المعروضة.

وقد ارتكز الباحث في عملية تحليل البيانات بالإجمال على كتابة المذكرات memos، التي تعد بمثابة مستودعات للأفكار المتولدة عن التفاعل مع البيانات. وقد تضمنت مذكرات الدراسة مذكرات عن المفهومات، ومذكرات عن تقنين الإطار النظري واختباره، إلخ. وحرص الباحث على تحديد عنوان وتاريخ لكل مذكرة على حدة. على سبيل المثال، مذكرة (8) – 2 أبريل 2020 – برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي 2016.

3 - مدة الدراسة الحقلية

استغرقت مدة الدراسة الحقلية عامين؛ إذ بدأت في يناير عام 2020 وانتهت في يناير 2022.

رابعاً: نتائج الدراسة

يمكن تصنيف نتائج الدراسة في ضوء أهدافها إلى ثلاثة مباحث رئيسة. يتناول الأول معالم التوجهات والسياسات الليبرالية الجديدة في مصر؛ ويقارب الثاني تأثير السياسات والتوجهات الليبرالية الجديدة في الشعور بالأمن الاقتصادي، وتأثير الشعور بالأمن الاقتصادي في مستويات الثقة السياسية؛ ويتناول المبحث الثالث أدوار الرعاية والحماية الاجتماعية، ومواجهة تداعيات التوجهات الليبرالية الجديدة.

المبحث الأول: معالم التوجهات والسياسات الليبرالية الجديدة في مصر

خلال الربع الأخير من القرن العشرين بدأت ردة فعل لما كان يُعتقد بأنها رعاية اجتماعية مفرطة الأبوية وغير اقتصادية. وبدا أن مؤسسة الرعاية كانت تنطوي على أسباب محتملة لفشلها؛ مثل زيادة نفقات الرعاية الاجتماعية والدائرة المفرغة الناشئة من تزايد الاعتماد على الرعاية الاجتماعية وزيادة سيطرة الدولة وزيادة الفقر ونشوء الطبقة الدنيا. وقد طفقت الحكومات تشكك في قيمة بنود الرعاية الاجتماعية في ظل الركود الاقتصادي، وتحديات العولمة، والعجز المزمن في الميزانية والبطالة المستفحلة. وتواجه الحكومات في معظم الدول النامية عواقب فشل نظم الرعاية الاجتماعية لديها. فلم تحاول الوصول إلى الفقراء، وبالتحديد سكان القرى والأرياف، والنساء على وجه الخصوص. لم تستطع هذه الحكومات حتى توفير الدعم الكافي لإبقاء الطبقة المتوسطة المستهدفة بعيداً عن الفقر(ديكسون، وشيريل، 2014، 13، 332 - 333).

وكان الحل الذي فُرض على الدول النامية، ومنها مصر، للخروج من هذا المأزق، هو التحول إلى من دولة الرفاه أو الرعاية إلى الليبرالية الجديدة مع تقليص أدوار الرعاية ونفقاتها إلى أبعد مدى. ومنذ تسعينيات القرن الماضي تتبع مصر نهجاً ليبرالياً جديداً يدفع إلى تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية، والاعتماد بشكل متزايد على آليات السوق، سواء في المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية، وتحرير التجارة في ظل مقررات منظمة التجارة العالمية. وتبنت الدولة المصرية هذا المسار في إطار التفاعل الايجابي مع توصيات المؤسسات المالية الدولية التي دعّمت هذا التحول. وبعد مرور سنوات من تطبيق هذه السياسات برزت أوضاع شديدة البؤس لشرائح عريضة من السكان كشفت عنها ثورة يناير؛ إذ لم يحقق تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة النمو الاقتصادي المنشود، وخلف فقراً وبطالة وأمية وانخفاضاً في مستوى معيشة غالبية السكان، وتدنياً في الأجور، وتفاوتاً حاداً في الدخل، وتراكم الثروات والأصول لدى فئة قليلة من أصحاب المصالح، وضعف الرعاية الاجتماعية والصحية (زيتون، 2013، 125 - 126).

وقد قاربت سلوى إسماعيل (2006) وقع هذا التحول من دولة الرعاية إلى الليبرالية الجديدة، وانسحاب الدولة التدريجي من أدوار الرعاية الاجتماعية وسياساتها welfarism[1]، على سكان أحياء القاهرة الجديدة (Kuppinger, 2008, 2096). وتحدثت

---

(1) يشير هذا المصطلح إلى مركب السياسات والتوجهات والمعتقدات المرتبطة بدولة الرفاه أو الرعاية الاجتماعية.

عـن ظهـور الليبراليـة الجديدة كعقلانية للحكومة فـي المجالات الاجتماعية والاقتصادية، تتجـه إلـى نقـل الرعايـة العامـة إلـى القطـاع الخـاص والمنظمات غيـر الحكوميـة. بتعبير آخـر تسـعى البرامـج الليبراليـة الجديـدة إلى فصـل الدولة عن الحكومـة أو تحرير الدولة من مسؤوليات الحكومة destatization of government (نقل برامج الحكومة من مؤسسات الدولـة إلـى مواقـع بعيـدة عـن الدولـة؛ مثـل المنظمـات غيـر الحكوميـة). وقـد تجلـى ثمة انسـحاب للدولـة مـن المجـال الاقتصـادي وظهـور فضـاءات للاسـتقلال المجتمعـي الذي يصاحـب نمـو اللارسـمية في سـوق العمـل والإسـكان (Ismail, 2006, xx, 67).

وعلـى الرغـم مـن مثالـب برنامـج الإصلاح الاقتصـادي الذي انطلق في التسـعينيات ونتائجـه السـلبية، واصلـت الدولـة تبنيهـا السياسـات الليبرالية الجديـدة، على الرغم من أن هـذا التبنـي، أو التحـول مـن دولـة الرعايـة إلـى الليبراليـة الجديدة، يبـدو منقوصاً؛ إذ مـا يـزال الاسـتثمار العـام مهيمناً في قطاعات شـتى.

ومـع ذلـك، تبـرز معالـم التحـول إلى الليبراليـة الجديدة في خفض الدعـم أو إلغائه، ورفـع الضرائـب، وسـيطرة منطـق السـوق فـي تقديـم الخدمـات العامـة. ويبـرز البرنامـج الوطنـي للإصـلاح الاقتصـادي والاجتماعي الذي انطلق في عـام 2016، وتتبناه الحكومة، معالـم هـذا التحـول إلـى الليبراليـة الجديـدة، الـذي يعد ثمنـاً للحصول علـى القروض من القـوى العالميـة التـي صـارت تقيّم الـدول وصناعة القرار السياسـي وفقـاً لمعايير ترتبط بقسـوة الإسـتراتيجيات الماكرو – اقتصادية الهادفة إلى الحد من العجز المالي وخفض الرعاية والفوائـد الاجتماعية.

وقـد وضعـت الدولـة المصريـة برنامجاً للإصـلاح الاقتصـادي والاجتماعي. فبدأت مفاوضـات مـع صندوق النقد الدولي أسـفرت عـن حصولها على قرض، قيمته (12) مليار دولار عـام 2016، وذلـك فـي إطـار برنامـج شـامل للتكيـف والإصلاح، يهدف إلى اسـتعادة اسـتقرار الاقتصـاد الكلـي (تقريـر التنميـة البشـرية فـي مصـر، 2021، 86). وفي محاولة للتوافـق مـع معاييـر صنـدوق النقـد الدولـي بشـأن خفض عجـز الموازنة، خفّضـت الدولة الإنفـاق علـى الرعايـة الاجتماعيـة، والتجـأت إلى طرق بديلـة لتوفير المـوارد المخصصة للإنفـاق الاجتماعـي، ومنها جمـع التبرعات.

وشـملت الإصلاحـات الماليـة في مجال الضرائـب، تطبيق ضريبة القيمة المضافة. كذلـك رشـد البرنامـج دعـم الطاقـة تدريجيـاً. ويمثـل تحريـر سـعر الصـرف أهـم ملامـح السياسـة النقديـة خـلال الفتـرة التـي تلـت عـام 2014؛ وهـو مـا أدى إلـى انخفـاض قيمـة

الجنيه أمام الدولار من قرابة (9) جنيهات إلى (18) جنيهاً، وارتفع معدل التضخم (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021، 86 - 88).

ويشير تحرير سعر الصرف، وفرض الضرائب كضريبة القيمة المضافة، وخفض الدعم أو إلغاؤه، ورفع تكلفة تقديم الخدمات، على سبيل المثال، وسائل النقل العام واستخراج الأوراق الرسمية وزيادة المصروفات الدراسية في مراحل التعليم المختلفة في مسعى الحكومة إلى زيادة الإيرادات- يشير كل ذلك وغيره إلى تحول إلى الليبرالية الجديدة.

وتكشف البيانات الإثنوجرافية عن بزوغ وتشكل بناء جديد للشعور structure of feeling (أساليب تفكير مختلفة)، يجسد فجوة بين الخطاب السياسي الرسمي عن نتائج تبني السياسات الليبرالية الجديدة، ورد الفعل الشعبي على هذا الخطاب. يتبدى ذلك -على سبيل المثال لا الحصر- في التناقض بين الخطاب الرسمي والخارجي عن نتائج تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي من ناحية، وبناء الشعور الشعبي أو الخطاب الشعبي من ناحية أخرى.

وعلى الرغم من المؤشرات الإيجابية على نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي، التي يعلنها الخطاب الرسمي، تكشف البيانات الإثنوجرافية عن توقعات مغايرة وقلق وإحباط؛ إذ يمثل تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة أهمية قصوى لدى (70.3%) من حالات الدراسة. ويتوقع البعض تردي الوضع الاقتصادي، أو على الأقل ثباته: "لا أرى أي عمل يحسن من الوضع الاقتصادي ونتمنى ألا يسوء ويبقى كما هو". وترجع حالات الدراسة هذا التردي أو عدم التحسن إلى الاقتراض أو الاستدانة من الخارج وفوائد الديون المرتفعة: "طول مفيه سلف وقروض الاقتصاد هيفضل زي ما هو، ويمكن أن يسوء، لقلة الإنتاج وزيادة الاقتراض".

ويشير تقرير التنمية البشرية في مصر إلى ارتفاع إجمالي الديون الخارجية لمصر إلى 134.8 مليار دولار عام 2019. وتشير بيانات منسوبة إلى البنك المركزي إلى ارتفاع الدين الخارجي إلى 157.8 مليار دولار عام 2022 ، مقابل 145.5 مليار دولار عام 2021. وعلى الرغم من ذلك، يشير الخطاب الرسمي إلى أن الدين الخارجي في الحدود الآمنة (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021، 88 - 93).

ويعد تحرير سعر الصرف، من وجهة نظر المشاركين، من عوامل تردي الوضع الاقتصادي: "لارتفاع سعر الدولار في مقابل الجنيه وتعويم الجنيه أتوقع مزيداً من التضخم وسوء الحالة الاقتصادية". وتشير التقارير إلى ارتفاع معدل التضخم نتيجة

تحرير سعر الصرف؛ إذ وصل إلى (23%) عامي 2016/2017 (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021، 93). ويربط المشاركون بين تحرير سعر الصرف وزيادة التضخم، وارتفاع الأسعار وتردي الأحوال المعيشية لشرائح الطبقتين الدنيا والوسطى، وإنهاك محدودي الدخل: "مزيد من الغلاء وعدم قدرة المواطنين على المعيشة".

واضح أن اعتبارات الجيب pocketbook توجه تقييمات المواطنين الارتيابية للوضع الاقتصادي وبرنامج الإصلاح الاقتصادي: "المواطن لا يشعر إلا باللي في محفظته .. الناتج القومي والبطالة والتضخم مش مشكلة فيه ناس تحل المشاكل دي". وهكذا، تتفق نتائج الدراسة مع نتائج دراسات عدة ، قدمت الدليل على أن المواطنين الذين يخبرون تغيراً إيجابياً في وضعهم المالي الشخصي أو الأكثر رضاً عموماً عن ظروفهم الاقتصادية الخاصة يبدون أيضاً مستويات مرتفعة من الثقة السياسية. ويوضح ميشلر Mishler وروز Rose وزميرلي Zmerli أن خبرات البطالة خلال مسار الحياة تؤثر سلباً على ثقة المواطنين في المؤسسات والسلطات. لذلك ثمة كثرة من الأدلة الإمبيريقية تبرهن على أن تقييمات المواطنين لأوضاعهم المالية الشخصية تعد عاملاً ذا صلة وأهمية عندما يتعلق الأمر بتفسير الاختلافات في الثقة السياسية (Schnaudt, 2019, 123).

وتبدي حالات الدراسة استياءً (عدم رضا أو استياء تاماً بنسبة 25% تقريباً، وعدم رضا بنسبة 32.5% من حالات الدراسة) من الوضع الاقتصادي الشخصي والوضع المالي للأسرة، ويعتبرونهما بالغي السوء نتيجة خفض الدعم أو إلغائه، وما ترتب عليه من ارتفاع تكلفة تقديم الخدمات العامة، والتضخم وارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، وفرض مزيد من الضرائب، والبطالة: "وضع الفرد أتأثر .. الدخل الشخصي لا يرضي أحداً .. ما يأتي لا يكفي سد الاحتياجات الأساسية". وذلك فضلاً عن انخفاض الأجور، على الرغم من رفع الحكومة الحد الأدنى للأجور مرات عدة حتى بلغ (3000) ثلاثة آلاف جنيه عام 2022 بالنسبة للعاملين في الجهاز الإداري والهيئات الاقتصادية.

إذن، تتقلص تدريجياً أدوار الرعاية التي تضطلع بها الدولة وما تفرضه من إنفاق، وذلك بقصد الحد من عجز الموازنة. وتدار الخدمات وفقاً لمنطق السوق ونموذج المشروع؛ إذ باتت وسائل المعيشة خاضعة لقواعد السوق، وتحولت إلى سلع. إضافة إلى خفض الدعم على السلع والخدمات العامة؛ وخفض التكاليف العامة والاجتماعية. وليس أدل على ذلك من خفض دعم الطاقة؛ إذ انخفضت قيمة دعم البترول إلى 84.7 مليار جنيه في 2018/2019، ثم إلى 53 مليار جنيه في 2019/2020، و 28.2

مليار جنيه في 2021/2020. وتبرر الحكومة هذا الانخفاض بأنه يحقق تمويل برامج الحماية الاجتماعية لمواجهة تأثيرات برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي على الطبقات الفقيرة (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021، 92).

وهكذا، يفضي التنافر بين الخطاب الرسمي والخطاب الشعبي فيما يتعلق بتقييمات نتائج تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وتقييمات المواطنين السلبية لتأثيرات التوجهات الليبرالية الجديدة على الوضع المالي الشخصي والوضع المالي للأسرة، إلى تعزيز الشعور بانعدام الأمن الاقتصادي، وتآكل مستويات الثقة السياسية، كما سيتبين في المبحث التالي.

المبحث الثاني: انعدام الأمن الاقتصادي والثقة السياسية

يوضح مدى شعور المبحوثين بالأمن الاقتصادي تأثير التحول إلى الليبرالية الجديدة في أبنية الشعور (الارتيابية، إذا جاز التعبير). ويشير أندرو روي Wroe إلى أن انعدام الأمن الاقتصادي economic insecurity، والحرمان الاقتصادي الشخصي من مسببات تآكل الثقة السياسية الغائرة التأثير. بتعبير آخر ثمة آصرة، أكدتها البحوث، بين الشواغل الاقتصادية الشخصية للمواطنين ومستوى الثقة (Wroe, 2016, 134).

ويبدو الارتباط بين الاقتصاد والثقة بديهياً ومباشراً؛ إذ يثق المواطنون في الحكومة إبّان فترات التحسن الاقتصادي، ولا يثقون فيها إبّان فترات التعثر الاقتصادي. وذلك فرض تؤكده نتائج هذه الدراسة التي تخلص إلى أن التعثر الاقتصادي يعتبره المشاركون مؤشراً على فشل الحكومة؛ ومن ثم تفقد الحكومة ثقة المواطنين: "في فترات التحسن الاقتصادي الناس بتقف مع الحكومة، وفي فترات التعثر بيقفوا ضدها وبيرموا كل العبء عليها".

وتؤدي تأثيرات التعثر الاقتصادي وتبعاته إلى صعوبة الوضع الاقتصادي الشخصي وتردي الأحوال المعيشية، وغياب الرخاء، وارتفاع الأسعار، وعجز المواطن عن تلبية احتياجاته الأساسية، ويعزز ذلك عدم الثقة في المؤسسات السياسية: "الشعور بالاكتفاء المادي وتوفير سبل العيش يخلق الثقة في الحكومة".

وتتفق رؤى المشاركين، كما هو واضح، مع تفسير سببي متجذر في النظرية الديمقراطية، مؤداه أن المواطنين يحمّلون الحكومات مسؤولية أدائها، وتعد الإدارة الاقتصادية معايير أداء رئيسة؛ فحيث يكون الأداء الاقتصادي فقيراً أو يدرك باعتباره

كذلك، فإن من المنطقي توقع انحسار الدعم السياسي للحكومة (Wroe, 2016, 135). كذلك تدعم نتائج الدراسة منظور الأداء المؤسسي الذي يحاجّ بأن الأداء السياسي والاقتصادي للحكومة يشكل الثقة السياسية.

ومما لا يتطرق إليه أي شك أن الأداء الاقتصادي مصطلح عريض وواسع يشمل جوانب كثيرة مختلفة. ويتم الاستفادة من المقاييس الموضوعية على المستوى القومي، الخاصة بالأداء الاقتصادي؛ مثل الناتج القومي، والبطالة، والتضخم، ومقاييس موضوعية على المستوى الفردي؛ مثل الأسرة، ومتوسط الدخل، والتغيرات في الدخل، والتوظيف أو الحالة المهنية، يستفاد منها جميعاً في نماذج الثقة. ومع ذلك، من الشائع أيضاً استعمال مؤشرات ذاتية للأداء؛ مثل تصورات الأفراد للاقتصاد القومي الواسع أو وضعهم المالي الشخصي. والتقييمات الاقتصادية الذاتية هي أكثر محددات المستوى الفردي أهمية للثقة السياسية مقارنة بالمعايير الموضوعية (Wroe, 2016, 135 - 136).

وتكشف نتائج الدراسة عن غياب الشعور بالأمن الاقتصادي بين غالبية حالات الدراسة. يتبدى ذلك في تقييمات المشاركين لوضعهم الاقتصادي الشخصي، التي تؤثر بدورها في تقييماتهم وتصوراتهم لأداء الاقتصاد وتدعم عدم الثقة في أداء الحكومة. وتراوح تقييمات المشاركين لمدى صعوبة الوضع الاقتصادي الشخصي خلال الشهور الثلاثة الأخيرة قبيل إجراء الدراسة بين "بالغ الصعوبة" و"متوسط الصعوبة". ويرجع ذلك في رأيهم إلى الأزمة الاقتصادية الراهنة وما ترتب عليها من تضخم وارتفاع في الأسعار، وغلاء المعيشة، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض الأجور: "كل حاجة غالية سواء أكل ولا شرب ولَّا مية ولَّا كهربا وجمعيات".

إذن، تحدد تقييمات الوضع الاقتصادي الشخصي تقييمات الأداء الاقتصادي: "الوضع الاقتصادي الحالي غير المستقر وأثَّر على وضع الفرد". ويتبدى انحسار الثقة الناتج من تقييم الوضع الاقتصادي الشخصي، وأداء الاقتصاد، في عدم توقع المشاركين تحسناً مستقبلياً على المدى القريب في أداء الاقتصاد: "لا أعتقد أن الوضع الاقتصادي هيتغير، خاصة بالنسبة لتأثير الإجراءات الاقتصادية على محدودي الدخل".

وتكشف تقييمات الوضع الاقتصادي الشخصي، وتقييمات أداء الاقتصاد، عن استياء من مستويات المعيشة، وعن مستويات مرتفعة لعدم الرضا عن الحياة. وتلك نتيجة يدعمها تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2016، الذي يشير إلى تزايد استياء الجمهور العربي من مستويات المعيشة، وبخاصة في مصر وتونس؛ وبروز مستويات

مرتفعة لعدم الرضا عن الحياة تشهدها بلدان تمر بمرحلة انتقالية (8% إلى 10% في المغرب ومصر) (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2016، 40).

قاربت هذه الدراسة غياب الأمن الاقتصادي المدرك في أربعة ميادين رئيسة، وهي: التوظيف، والرعاية الصحية، والأسرة، والثروة. وانصب تركيزها على مدى القلق الذي يساور المشاركين حيال النتائج والتداعيات الاقتصادية السلبية، وتأثيراتها على الميادين الأربعة.

يرتبط انعدام الأمن الاقتصادي بتأثيرات التحول إلى الليبرالية الجديدة في ميدان التوظيف (المهنة والعمل، وفقدان العمل، وعدم القدرة على العمل نتيجة إعاقة، والتقاعد). وتكترث الليبرالية الجديدة بخفض قوة العمل ومستويات التوظيف، وخفض الأجور وتكاليف العمل والإنفاق العام، وخفض تكاليف العمالة عن طريق الاستعانة بعمالة مؤقتة. ويضطر العمال في الاقتصاد الجديد إلى التكيف مع حياة المهن والوظائف فيها غير مستقرة وغير منتظمة. واليوم يصير العمل غير آمن بصورة كبيرة، وقد يُفقد في أي وقت. ونتيجة لكل ذلك ترتفع معدلات البطالة، ويصير التوظيف الكامل فكرة من الماضي.

وتكشف التقارير الرسمية وغير الرسمية عن ارتفاع معدل البطالة (أي الحرمان من فرص العمل - سواء أكان العمل لائقاً أم غير لائق) من نحو 9% عام 2010 إلى 12.4% عام 2011، ثم إلى 13.2% في الربع الأول من عام 2013 (العيسوي، 2014، 77؛ تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021، 90). ويرجع ارتفاع معدلات البطالة خلال هذه الفترة، بدرجة كبيرة، إلى سياسات الخصخصة وبيع الشركات التي اتبعتها حكومات مبارك، وتوقف كثير من المصانع في أعقاب ثورة يناير.

وتشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى ارتفاع معدل البطالة من 9% عام 2010 إلى 13% عام 2014 (تحليل الوضع السكاني، 2016). وتشير النشرة الإحصائية لشهر نوفمبر 2017 إلى أن قوة العمل بلغت 29.5 مليوناً، ويبلغ عدد المشتغلين 26 مليوناً، ومن ثم فعدد المتعطلين 3.5 ملايين. ووفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بلغت نسبة البطالة 11.98 % في نوفمبر عام 2017 (أبو سكين، 2018).

وتتسم فرص العمل المتاحة بأنها غير مستقرة وغير رسمية. ونظراً لقسوة ظروف سوق العمل، يناضل غالبية الشباب للحصول على وظيفة في القطاع الرسمي. ويقبل كثيرون منهم بعمل غير رسمي مع أجور متدنية وظروف عمل سيئة. ففيما بين عامي 2000 و2005، على سبيل المثال، وُظف ثلاثة أرباع (75%) الداخلين الجدد

إلى أسواق العمل المصرية في القطاع غير الرسمي، بالمقارنة مع الخُمس في أوائل سبعينيات القرن الماضي. وتؤدي العلاقات الشخصية دوراً محورياً في توفير وظائف للشباب؛ ذلك أن الأصدقاء والأقارب هم المورد المهيمن (أكثر من 70%) الذي يلتجئ إليه الشباب في مصر، وفقاً لما أورده تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016 (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2016، 17، 26، 31).

وتكشف البيانات الإثنوجرافية عن انعدام الأمن الاقتصادي في مجال التوظيف والعمل؛ وقلق تثيره أوضاع التوظيف، وعدم توافر فرص العمل، ودور الدولة في التعامل مع مشكلة البطالة. ويؤكد غالبية المشاركين ارتفاع معدلات البطالة في الواقع، وندرة فرص العمل الملائمة المستقرة التي توفر دخلاً ثابتاً. لذلك يغيب الشعور بالأمن الاقتصادي بدرجة كبيرة: "لا أرى أمان في العمل أو التوظيف .. الوظيفة هي الأمان ومبقتش متوفرة دلوقتي .. التوظيف يشعر المواطن بالأمان". ويعبر 52.4% من حالات الدراسة عن قلق بالغ من فقدان العمل أو تعذر الحصول على وظيفة.

ويفاقم انعدام الأمن الاقتصادي فيما يتعلق بالتوظيف، اضطرار العمال في الاقتصاد الجديد إلى امتهان وظائف وأعمال غير مستقرة قد تُفقد في أي وقت، وغير منتظمة، ومتدنية الأجور؛ أو الالتحاق بعمالة اليوم الواحد، والانتقال من عمل إلى آخر: "ناس خريجين وبتقديرات عالية وبيشتغلوا باليومية وفواعلية". ويخشى كثير من شاغلي الوظائف أو المهن المؤقتة من التعرض للفصل التعسفي أو الظلم حتى في حالة الإعاقة: "أرجو أن يكفل لي القانون عدم الفصل التعسفي". ويخلق ذلك شعوراً بانعدام الأمن الشخصي والأسري: "احتمال فقدان العمل لا يشعرك بالأمان .. فقدان الوظيفة يؤدي إلى زعزعة استقرار الأسرة". وتسعى الحكومة إلى تحسين أوضاع العمالة المؤقتة أو غير المستقرة، على سبيل المثال، قرارها بتطبيق الحد الأدنى للأجور بالقطاع الخاص المقرر بنحو 2400 جنيه، اعتباراً من الأول من يناير عام 2022.

بيد أن ذلك، على ما يبدو، لا يرقى إلى توقعات المشاركين الذين يطالبون بالسعي الحثيث إلى التعامل مع مشكلة البطالة وخفض معدلاتها، وتوفير فرص عمل ملائمة للخريجين، ودعم المشروعات الصغيرة بمنح قروض ميسرة، وتشجيع الاستثمار في مجال الصناعة، وتشجيع الصناعات المحلية والحرفية الصغيرة، وإعادة تشغيل المصانع المتوقفة لتوفير مزيد من فرص العمل، وتوفير عمل ملائمة لذوي الهمم، وأن تؤدي الحكومة دوراً أكثر فعالية في إلحاق العمالة المصرية للعمل بالخارج.

وهكذا تدعم نتائج الدراسة ما ذهب إليه البعض من أن السياسات الليبرالية الجديدة تفرز انعدام الأمن الاقتصادي في مجال العمل؛ إذ يعتبر خفض قوة العمل شراً اقتصادياً لابد منه. وقد اُضطر العمال في الاقتصاد الجديد إلى التكيف مع حياة المهن والوظائف فيها غير مستقرة وغير منتظمة، وبطالة محتملة. وقد أطلق ريتشارد سينيت Richard Sennett على ذلك منطق "الأمد القريب" "no long term"؛ ذلك أن كل العمل اليوم غير آمن بصورة كبيرة ويمكن أن يُفقد في أي وقت. وقد استهل ديفيد هارفي تأريخه الموجز لالليبرالية الجديدة باقتباس من جان فرانسوا ليوتار عن الظرف ما بعد الحداثي، باعتباره "الظرف الذي يحل فيه التعاقد المؤقت محل المؤسسات الدائمة في المجالات المهنية، والانفعالية، والجنسية، والثقافية، والأسرية، والدولية، فضلاً عن الشؤون السياسية" (Ortner, 2016, 57 – 58).

وفيما يلي مقاربة لمدى الشعور بالأمن الاقتصادي في ميدان الرعاية الصحية (إتاحة الرعاية الصحية الحكومية وجودتها، والإصابة بالأمراض والقلق حيال غطاء التأمين الصحي.. إلخ).

بلغ الإنفاق الحكومي على الصحة في مصر، وفقاً لموازنة العام المالي 2019/ 2020، نحو 73 مليار جنيه، مقارنة بقرابة 20 مليار جنيه، وفقاً لموازنة العام المالي 2011/2010 (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021، 66). ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الإنفاق السنوي على الخدمات والرعاية الصحية 483.1 جنيه للشريحة الإنفاقية الأولى (الأقل) (أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، 2020، 65).

ويكشف تقرير التنمية البشرية في مصر 2021 عن مظاهر قصور وإخفاق تعانيها مؤسسات الرعاية الصحية والخدمات التي توفرها، منها تراجع السعة السريرية للمستشفيات الحكومية في الفترة (2010 – 2018). كذلك لم تواكب الزيادة في عدد وحدات الرعاية الصحية الزيادة في عدد السكان؛ وهو ما انعكس على تراجع عدد وحدات الرعاية الصحية لكل ألف نسمة من السكان من 6.2 عام 2010 إلى 5.6 عام 2017. كذلك لم تواكب الزيادة في أعداد الأطباء البشريين، وأعضاء هيئة التمريض زيادة الطلب على الخدمات الصحية؛ إذ ارتفع متوسط عدد المترددين لكل طبيب بشري ولكل عضو هيئة تمريض. ويُتوقع أن يؤثر ذلك بالسلب في بيئة العمل المواتية لتقديم خدمات صحية حكومية تتسم بالجودة (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021، 48 – 49 – 50).

وتدعم البيانات الإثنوجرافية ما أشار إليه تقرير التنمية البشرية 2021 من قصور تعاني منه الخدمات الصحية الحكومية. إذ يؤدي التوجه ليبرالي الجديد إلى انخفاض

مخصصات الرعاية الصحية، وانخفاض مستويات التوظيف في منظومة الصحة الحكومية، وانخفاض أجور العاملين في هذه المنظومة من أطباء وهيئة تمريض... إلخ: "أولويات الإنفاق مش للصحة .. كله كلام على ورق ولا أي حاجة بتتحقق".

ويعبر غالبية المشاركين عن استياء من الخدمات الصحية الحكومية إلى حد اعتبارها غائبة وغير موجودة. ويرجع هذا التردي، من وجهة نظرهم، إلى السياسات والممارسات التمييزية في تقديم الخدمات الصحية الحكومية؛ إذ ينخفض مستوى الخدمات المقدمة في المستشفيات الحكومية مقارنة بالمستشفيات الخاصة، وهو ما يعتبره المشاركون تمييزاً كاشفاً عن نظرة دونية للطبقات الدنيا، وبعض شرائح الطبقة الوسطى: "الفقراء يُعالجون في مستشفيات سيئة وغير آدمية". ويعزّز انعدام الأمن في مجال الرعاية الصحية الشعور بتهديد محدق بحياة الشخص الذي يلتجئ إلى المستشفيات الحكومية نتيجة الإهمال الشديد وتردي الخدمة: "ربنا يكفينا شر المرض هنتبهدل".

وتعاني المستشفيات بعامة غياب كثير من الخدمات والأدوات والأجهزة والمستلزمات الطبية. ويتحمل المريض تكلفة شراء كثير من المستلزمات الطبية والأدوية. وتخلو مستشفيات كثيرة من غرف طوارئ أو غرف استقبال ملائمة. وينتج الشعور بعدم الأمن في المجال الصحي من غياب دور رعاية ملائمة عند الكبر. وتعاني دور الرعاية القائمة إهمالاً شديداً، وارتفاعاً في تكلفة الحصول على خدماتها في كثير من الأحيان: "الرعاية عند الكبر تشعر المواطن بالأمان".

وتخفف المبادرات الرئاسية الأخيرة من الشعور بانعدام الأمن في مجال الصحة. ومن أبرز هذه المبادرات مبادرة قومية أُطلقت عام 2018 بعنوان 100 مليون صحة، بهدف القضاء على فيروس التهاب الكبد الوبائي "سي"، الذي قدرت نسبة انتشاره بنحو (9.8%) من إجمالي عدد السكان. وقد نجحت المبادرة في الفحص وتقديم العلاج لنحو 1.5 مليون مواطن خلال الفترة (2014 - 2018) (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021، 60).

ومع ذلك، ثمة حاجة ملحّة إلى مزيد من إجراءات تعزيز الثقة وبث الأمن في مجال الصحة، من أبرزها زيادة ميزانيات وزارة الصحة ومخصصاتها، والتوسع في الاستثمارات الحكومية من حيث إنشاء المستشفيات والمؤسسات العلاجية والوحدات الصحية الريفية، وتقديم خدمات صحية بجودة عالية تكافئ ما يقدمه القطاع الخاص، والإسراع بتطبيق نظام التأمين الصحي الشامل مع مراعاة الفئات الأكثر احتياجاً.

وفيما يتعلق بالأمن الاقتصادي في ميدان الأسرة، تكشف نتائج الدراسة عن انعدام الأمن الاقتصادي لدى غالبية حالات الدراسة. يشير إلى ذلك تأكيد 48.3% من حالات المشاركين أن الدخل لا يكاد يكفي مستلزمات المعيشة: "المرتب بيكفّي بالعافية". وتأكيد 12.2 % من المشاركين فقط أنهم قد ادخروا نقوداً: "الأمان الاقتصادي يرتبط بوجود فائض في الدخل". وتأكيد 17.5 من حالات الدراسة أنهم قد أنفقوا جزءاً من مدخراتهم. وتأكيد 22% من حالات الدراسة أنهم قد أنفقوا مدخراتهم، واقترضوا أموالاً أيضاً.

وتتفق المعطيات الكمية مع ما تكشف عنه البيانات الإثنوجرافية من صعوبات معيشية بالغة يجابهها المشاركون، خاصة محدودي الدخل منهم، أو من يفتقرون إلى دخول ثابتة. ويخلق ذلك شعوراً بانعدام الأمن الاقتصادي والقلق: "لا أشعر بالأمان فيما يتعلق بدفع مصاريف ونفقات الأسرة .. مشكلات المعيشة والإنفاق تؤرق أي شخص .. من الطبيعي أن يشعر المواطن بالقلق حيالها". ويفاقم هذا الشعور بانعدام الأمن ارتفاع أسعار السلع والخدمات، ويبرهن على ذلك اعتبار 60% من حالات الدراسة أن محاربة غلاء الأسعار تمثل أولوية لهم ومطلباً بالغ الأهمية.

ويفاقم الشعور بانعدام الأمن خفض دعم الطاقة خاصة الكهرباء: "بنخاف من محصلين الكهربا والمية والغاز بياخدوا كل المرتب تقريباً". كذلك تعدّ القدرة على تسديد الإيجارات مؤشراً على مدى الشعور بالأمن الاقتصادي في ميدان الأسرة. وتؤكد حالات الدراسة ارتفاع إيجارات المساكن، وتعذر سداد الإيجارات الشهرية في أحايين كثيرة، وهو أمر يتهدد الأسرة بفقدان المسكن: "أصحاب المِلك معندهمش صبر". وتعد القدرة على مساعدة أحد أفراد الأسرة الممتدة في حالة مواجهته تعثراً أو مشكلات مالية مؤشراً على مدى الشعور بالأمن الاقتصادي. ويشير غالبية المشاركين إلى صعوبة تقديم العون المالي أو المساعدة لأحد أفراد الأسرة الممتدة؛ نظراً لصعوبة الوضع المالي الشخصي والأسرى، وارتفاع تكاليف المعيشة، وعدم وجود فائض: "أعجز عن مساعدة نفسي أو حتى غيري". ويشير المشاركون إلى ارتفاع معدلات الطلاق نتيجة صعوبة الظروف المادية التي تفضي إلى مشكلات وخلافات كثيرة داخل نطاق الأسرة.

ويكشف ميدان الثروة عن مدى شعور المشاركين بالأمن الاقتصادي. وتعد سهولة اقتراض الأموال ويسر تسديد الديون مؤشراً على انعدام الأمن الاقتصادي. ويشير غالبية المشاركين إلى تعذر الاقتراض من أشخاص، وصعوبة سداد الديون أو الأموال

المُفترضة نتيجة تدني الدخول، وكثرة الالتزامات المالية، وارتفاع الأسعار: "لو استلفنا بنعمل جمعية علشان نسدد الديون". أما الاقتراض من البنوك؛ فميسر لكن ارتفاع فائدة الإقراض يؤدي إلى تعثر عند السداد.

وتشير القدرة على توفير تعليم جيد للأبناء، ودفع تكاليف تعليمهم، إلى مدى الشعور بالأمن الاقتصادي. وهنا يشعر 58.2% من المشاركين بقلق بالغ أو مطلق حيال القدرة على توفير تعليم جيد للأبناء. في حين يشعر 25.2% من المشاركين بدرجة كبيرة من القلق. ويشير المشاركون إلى ارتفاع تكاليف تعليم الأبناء، خاصة الدروس الخصوصية ومصروفات المدارس الخاصة، التي تدفع إلى الاقتراض في أحايين كثيرة: "بنضطر نعمل جمعيات ونستلف من الجيران، أو أمي وأختي، علشان الدنيا تمشي". ويفاقم من هذه الأزمة انخفاض الدخول وارتفاع الأسعار".

يبين كل ما سبق أن التوجهات والسياسات ليبراليية الجديدة قد خلقت شعوراً بانعدام الأمن الاقتصادي في ميادين مختلفة. ويؤثر هذا الشعور في مدى ثقة الأفراد في المؤسسات السياسية، والحكومة، والساسة. ويشير ميكانزم الاقتصاد - الثقة الأساسي إلى أن المواطنين يثقون في الحكومات التي تؤدي جيداً وتحقق التوقعات. ويعد الاقتصاد بارومتراً أو مقياساً رئيساً. ويفرز سوء الأداء الاقتصادي للحكومة مستويات منخفضة من الثقة، ويدعم ذلك منظور الأداء المؤسسي.

المبحث الثالث: أدوار الرعاية والحماية الاجتماعية ومواجهة تداعيات التوجهات الليبرالية الجديدة

إن احتفاظ الدولة ببعض أدوار الرعاية، وتنفيذها برامج للعون والحماية الاجتماعية تستهدف الفقراء، ربما يخفف من عدم الثقة في المؤسسات السياسية، وانعدام الأمن الاقتصادي، الناجمين عن التوجه ليبرالي الجديد والإجراءات الاقتصادية الأخيرة. وتكتسب هذه الأدوار أهمية بالغة؛ نظراً لارتفاع معدلات الفقر؛ إذ يمثل الفقراء، وفقاً لمقياس الفقر القومي[1]، 29.7% من السكان في عام 2020/2019 مقابل 32.5% عام 2018/2017. وبالنسبة لنسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر المدقع[2]، فقد ارتفعت

(1) خط الفقر القومي هو تكلفة الحصول على السلع والخدمات الأساسية للفرد/الأسرة.

(2) نسبة الفقر المدقع تعرف بنسبة السكان الذين يقل استهلاكهم الكلي عن خط الفقر الغذائي - أي تكلفة سلة سلع غذائية تنسجم مع السلوك الاستهلاكي للفقراء، وتوفر السعرات الحرارية والبروتينات اللازمة لقيام الفرد بالنشاط الطبيعي.

لتصل إلى 4.5% من السكان في عام 2020/2019 (النشرة ربع السنوية لبحث القوى العاملة، 2020: 94). وبلغت نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني 32.5% عام 2018 (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021).

وتعد الرعاية الاجتماعية وسيلة إعادة توزيع فاعلة للمساواة الاقتصادية، كما تحقق مبادئ المواطنة (ديكسون، وشيريل، 2014، 245)، إلى جانب كونها أداة لتخفيف وطأة الإجراءات والسياسات الليبرالية الجديدة والشعور بانعدام الأمن الاقتصادي. وقد بلغت قيمة الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية 327.699 مليار جنيه في العام المالي 2020/2019. وارتفعت مخصصات برامج الحماية الاجتماعية من 198 مليار جنيه بموازنة 2015/2014 إلى نحو 327.7 مليار جنيه بموازنة 2020/2019 بنسبة نمو 65% (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021، 129). وتبرز أدوار الرعاية في مجالات الضمان الاجتماعي، والدعم الغذائي، والإسكان، والتعليم، على سبيل المثال لا الحصر.

وتضطلع وزارة التضامن الاجتماعي بدور محوري من أداور الرعاية، وتشمل أبرز الخدمات التي توفرها مساعدات شهرية ضمانية تصرف للأسر الفقيرة، وتبدأ من 323 جنيهاً للفرد الواحد و450 جنيهاً لأربعة أفراد من الأسرة (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021، 111). وقد أطلقت وزارة التضامن الاجتماعي برنامج تكافل وكرامة عام 2015 بقصد القضاء على الفقر، ومساعدة الأسر ذات الدخول المتدنية (تحليل الوضع السكاني، 2016). وكانت قيمة التحويلات النقدية في البداية 323 جنيهاً شهرياً. وأُقرت في 2018/2017 زيادة بنحو 100 جنيه شهرياً لجميع المستفيدين من البرنامج. وبلغ عدد المستفيدين من البرنامج مليوناً و990 ألفاً عام 2019. وبعد تحويل المستفيدين من معاش الضمان الاجتماعي إلى تكافل وكرامة، بلغ عدد المستفيدين 3.8 ملايين أسرة عام 2021 (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021، 110، 112).

وعلى الرغم مما تسهم به هذه الجهود من تخفيف لوطأة التوجهات الليبرالية الجديدة، فإنها لا تلبي تطلعات المبحوثين أو تتوافق مع توقعاتهم؛ نظراً لانخفاض مخصصات برامج الدعم والضمان الاجتماعي، وقيمة المساعدات الشهرية الضمانية والدعم النقدي في حالات أخرى. كذلك ثمة قصور بادٍ في التعامل مع مشكلات الفقر: "لم تغير الوزارة في حياة الناس .. الناس لسه مستمرة في حياة الفقر دون تغيير".

يتحقق الأمن الغذائي، وفقاً لإعلان روما عن الأمن الغذائي (Food Security(1996، "حينما تتحقق لكل الأفراد، وفي كل الأزمنة، وصولاً فيزيقياً واقتصادياً لطعام كافٍ وآمن

ومغذٍّ لإشباع حاجاتهم الغذائية وتفضيلات الطعام؛ وذلك لأجل حياة فعّالة وصحية". لا يضع هذا التعريف للأمن الغذائي في الاعتبار أن الطعام الكافي لا يجب إنتاجه فقط، وبل يجب أيضاً توزيعه وتسعيره بأسلوب يتيح للأفراد الحصول عليه. وثمة علاقة بين الإمداد بالطعام والأمن الغذائي من ناحية، والأمن القومي من ناحية أخرى (Fazzino, 2012, 186).

ويتجسد أحد أدوار الرعاية في توفير الدعم الغذائي. والبادي أن دعم السلع الغذائية يرتفع بصورة مستمرة؛ إذ ارتفع من 16.8 مليار جنيه في 2010/2009 إلى 89 مليار جنيه في 2020/2019. ويستفيد من نظام بطاقات التموين قرابة 69 مليون نسمة، في حين يستفيد 79 مليون نسمة من منظومة دعم رغيف الخبز (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021، 92، 118). وتتجه الحكومة إلى خفض الدعم الغذائي على نحو يثير القلق والشعور بانعدام الأمن الاقتصادي، وذلك عن طريق وقف إصدار بطاقات تموينية جديدة للمتزوجين حديثاً، وخفض عدد الأفراد المستحقين في البطاقات القديمة، ورفض أو إرجاء تسجيل المواليد الجدد في نظام بطاقات التموين.

وتكشف نتائج الدراسة عن أن جهود الحكومة فيما يتعلق بتوفير الدعم الغذائي لا تحقق، على الرغم من أهميتها، توقعات غالبية المشاركين الذين يطالبون بزيادة الدعم الشهري للفرد على بطاقات التموين لمواجهة ارتفاع الأسعار، وخفض أسعار السلع التموينية وأسطوانات الغاز الطبيعي، وتوفير السلع في منافذ وزارة التموين بأسعار مخفضة تقل عن الأسواق، وتسجيل المواليد الجدد في بطاقات التموين، والإمساك عن استبعاد فئات جديدة من منظومة التموين، وتوفير سلع غذائية للفقراء والمحتاجين، وتبديد القلق الذي يساور الموطنين حيال إلغاء الدعم عن رغيف الخبز ورفع سعره: "لا بد من طمأنة المواطنين".

وفيما يتعلق بتوفير الإسكان الاجتماعي، أبدت الدولة حرصاً على تمكين أصحاب الدخل المنخفض والمتوسط من الحصول على وحدات سكنية. وقد بلغ عدد المستفيدين من برنامج الإسكان الاجتماعي حتى يونيو من عام 2020، نحو 312 ألف مستفيد حصلوا على دعم نقدي من صندوق الإسكان الاجتماعي وصل إلى 4.9 مليار جنيه. ويبلغ الإنفاق الحكومي (الوظيفي) على قطاع الإسكان والمرافق المجتمعية نحو 63.4 مليار جنيه؛ ليشكل بذلك ما نسبته 4% من إجمالي الإنفاق الحكومي، و (1%) من الناتج المحلي الإجمالي (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021، 53، 71).

وتكشف البيانات الإثنوجرافية عن أن أدوار الرعاية التي تضطلع بها الدولة في مجال الإسكان الاجتماعي والمرافق المجتمعية لا تحقق توقعات المواطنين. ويتوقع المشاركون تنفيذ الدولة مشروعات إسكان جديدة بأسعار مناسبة في جميع المحافظات؛ وتوفير مساكن الشباب: "لأنه يبدأ حياته بالإيجار ويفضل مضغوط"؛ وتوفير مساكن جيدة لقاطني المناطق الفقيرة والعشوائية والشعبية والمواطنين بلا مأوى تحقق لهم حياة كريمة. ويتوقع المشاركون المساواة وعدالة التوزيع والبعد عن التحيز والمحاباة في منح وحدات الإسكان الاجتماعي للفئات الأكثر احتياجاً، وإنصاف من يعانون الفقر وضيق الحال.

وفيما يتعلق بالتعليم، بلغ الإنفاق الحكومي (الوظيفي) على التعليم (قبل الجامعي والعالي) نحو 132 مليار جنيه وفقاً لموازنة العام المالي 2019/2020. وعلى الرغم من ارتفاع الإنفاق الحكومي، فقد شهد تراجعاً خلال الفترة ذاتها كنسبة من جملة الإنفاق الحكومي (من 12% إلى 8.4 %)، وكذا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (من 3.5 % إلى 2.1%) (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021، 63 – 64). وقد أفضى تراجع الإنفاق الحكومي على التعليم إلى مظاهر قصور في جودة الخدمات التعليمية المقدمة.

وتكشف نتائج المقابلات شبه الموجهة عن أن أدوار الرعاية التي تضطلع بها الدولة في مجال التعليم لا تحقق توقعات المواطنين وتطلعاتهم، بل تثير القلق. ويشير المشاركون إلى تردي أوضاع التعليم وانخفاض جودته، وإخفاق المنظومة بصورة تستعصي على الإصلاح: "النظام التعليمي كل يوم في النازل". ويرجع ذلك، في رأي المشاركين، إلى تراجع الإنفاق على التعليم وانخفاض ميزانياته، وانخفاض أجور العاملين داخل المنظومة. وقد أدى تراجع الإنفاق على التعليم إلى تراجع بناء المدارس؛ ومن ثم تكدس الفصول الدراسية. وقد أدى انخفاض جودة التعليم إلى التجاء المواطنين أو أولياء الأمور إلى الدروس الخصوصية التي مثلت عبئاً ينوء به كاهل الأسرة المصرية.

ويتوقع المشاركون زيادة الإنفاق على التعليم؛ ودعم مجانيته وعدم المساس بها بأي شكل من الأشكال، وإنشاء مدارس جديدة للقضاء على تكدس الفصول، وتبديد مظاهر التمييز والفوارق بين المدارس الحكومية والخاصة، وإحكام الرقابة على المؤسسات التعليمية، وتحسين دخول المعلمين، وتطوير المقررات الدراسية، والتوسل بالأساليب الحديثة في التعليم.

وتدعم نتائج الدراسة منظور الاختيار العام public-choice، الذي يشير إلى أن المواطنين يكترثون أولاً وقبل كل شيء بالفوائد التي يحصلون عليها؛ بما يعني أن توقعاتهم موجهة بالناتج، وأنهم يسعون إلى تعظيم مكاسبهم (الشخصية) من المؤسسات والسلطات. وكلما نجحت المؤسسات والسلطات في تحقيق مصالح المواطنين، كانت اتجاهات المواطنين أكثر ايجابية حيال هذه المؤسسات والسلطات. بتعبير آخر، إذا شعر المواطنون بأن الفوائد التي يحصلون عليها من الحكومة منخفضة انخفض دعمهم لها، وهو الشعور الذي تعززه التوجهات الليبرالية الجديدة (Schnaudt, 2019, 121).

خلاصة القول: إنه على الرغم من فعالية كثير من أدوار الرعاية التي تضطلع بها الدولة، فإنها لم تنجح بصورة كبيرة في مواجهة تداعيات التوجهات الليبرالية الجديدة وتأثيراتها السلبية؛ ومن ثم لم تخفف من الشعور بانعدام الأمن الاقتصادي، ولم توقف تآكل الثقة السياسية.

ويبين من كل ما سبق أن ثمة تحولاً تدريجياً من دولة الرعاية إلى الليبرالية الجديدة، تبدى في تراجع أو قصور الإنفاق الحكومي في مجالات مختلفة على نحو يحول دون اضطلاع الدولة بأدوار الرعاية بطريقة مثلى. ويفضي ذلك إلى انخفاض مستويات الثقة. وتشكل توجهات الليبرالية الجديدة وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية بناءً لشعور قوامه أساليب تفكير وتصورات وتمثيلات ثقافية؛ إذ يلمح المشاركون إلى أن هذه التوجهات تفاقم مشكلات الفقر والبطالة في شرائح الطبقتين الدنيا والوسطى. وتفرز هذه التوجهات قلقاً وشعوراً بانعدام الأمن الاقتصادي، ويأساً، ونزوعاً إلى التشاؤم حيال الحاضر والمستقبل.

مناقشة النتائج

تسلك مصر منذ تسعينيات القرن الماضي مساراً ليبرالياً جديداً، عزّزه تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الذي أطلقته الدولة المصرية عام 2016. وتكشف نتائج الدراسة عن بزوغ وتشكل بناء جديد للشعور يجسد الفجوة بين الخطاب السياسي الرسمي عن نتائج تبني السياسات الليبرالية الجديدة، ورد الفعل الشعبي على هذا الخطاب. ويفضي التنافر بين الخطاب الرسمي والخطاب الشعبي فيما يتعلق بتقييمات نتائج تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وتقييمات المواطنين السلبية لتأثيرات التوجهات الليبرالية الجديدة، إلى تعزيز الشعور بانعدام الأمن الاقتصادي.

وتكشف نتائج الدراسة عن ارتباط بين التوجهات الليبرالية الجديدة والشواغل الاقتصادية الشخصية وتقييمات أداء الاقتصاد القومي من ناحية، وانعدام الأمن الاقتصادي وتآكل الثقة السياسية أو انحسارها من ناحية أخرى.

وتدعم النتائج التي خلصت إليها الدراسة حول تأثير انعدام الأمن الاقتصادي الذي أفرزته السياسات الليبرالية الجديدة، والقصور المتصور في بعض أدوار الرعاية والخدمات؛ في مستويات الثقة السياسية منظور الأداء المؤسسي الذي يخلص إلى أن استياء المواطنين من الأداء المؤسسي يشير إلى انخفاض مستوى ثقتهم السياسية. ويتمثل المنطق الخبيء هنا في أن المواطنين الذين يشعرون (بصورة ذاتية) بأن المؤسسات والسلطات تحقق مطالبهم، وتستجيب لها، يميلون، على الأرجح، إلى وضع ثقتهم فيها. بتعبير مختصر، يغذي الرضا عن أداء المؤسسات الثقة السياسية. ويمكن إيجاز المنطق الخفي لتفسيرات الثقة السياسية المستندة إلى الأداء بأنها تفترض أن الثقة وانحسار الثقة هما أساساً استجابة لسجل الأداء الاقتصادي والسياسي للمؤسسات والسلطات السياسية. وفي هذا السياق، فإن ما يمثل أهمية بالنسبة لتقييمات المواطنين هو الأداء المدرك، لا الواقعي الحقيقي، للمؤسسات والسلطات (Schnaudt, 2019: 121- 122).

وحتى يتسنى مجابهة تداعيات الليبرالية الجديدة وخفض مستويات انعدام الأمن الاقتصادي ورفع مستويات الثقة السياسية، يتعين توفير مزيد من الدعم لأدوار الرعاية والحماية الاجتماعية التي تضطلع بها الدولة، والحد من تأثيرات السياسات الليبرالية الجديدة الوخيمة على شرائح الطبقة الدنيا وبعض شرائح الطبقة الوسطى. كما أن ثمة حاجة ملحّة إلى حوكمة تمثل، على ما يذهب فوكو، انتقالاً وتحولاً من القوة السيادية القمعية التي اكترثت فقط بالسيطرة والهيمنة على إقليم معين، إلى شكل من القوة والحكم يهتم برفاهية المواطنين، ويذيب الفوارق الصارخة بينهم (Sharma and Gupta, 2006: 47).

المراجع

أبو سكين، حنان. (2018). *الخصائص الاجتماعية للسكان في مصر*، أحوال مصرية، يناير.

Retrieved (7 – 3 - 2021) from, https://www.academia.edu/37983201/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D8%B5_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86_%D9%81%D9%89_%D9%85%D8%B5%D8%B1.docx

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية. (2016). *تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام*.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2020). *تقرير التنمية البشرية، الأفق التالي: التنمية البشرية والأنثروبوسين*.

Retrieved (22 – 3 – 2022), from, https://www.eg.undp.org/content/egypt/ar/home/presscenter/pressreleases/2020/human-development-report-2020--the-next-frontier--human-developm.html

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (2021). *تقرير التنمية البشرية في مصر: التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار*.

بوش، راي (2015). *الفقر والليبرالية الجديدة: الاستمرارية وإعادة الإنتاج في جنوب العالم*، (إلهام عيداروس ووليد سليم، ترجمة)، المركز القومي للترجمة، القاهرة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2017). *تقدير عدد السكان المصريين في الأقسام والمراكز وفقاً للنوع ومحل الإقامة*.

Retrieved (4 – 12 - 2021) from, https://capmas.gov.eg/Admin/Pages%20Files/201871611358gov.pdf

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2020). أهم *مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك*، أكتوبر 2019 – مارس 2020.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2020). *النشرة ربع السنوية لبحث القوى العاملة*، الربع الأول، يناير/ فبراير/ مارس 2020.

ديكسون، جون؛ وشيريل، روبرت. (2014). *دولة الرعاية الاجتماعية في القرن العشرين*، (سارة الذيب، ترجمة)، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

زيتون، محيا. (2013). إشكالية التنمية في مصر بين ميراث الليبرالية الجديدة وتطلعات مجتمع المعرفة، *المجلة المصرية للتنمية والتخطيط*، المجلد 21 (1).

Retrieved (5 – 1 - 2022) from, https://inp.journals.ekb.eg/article_165352_dfa4a8e4b2d3b3a5d90e74ba7728703c.pdf

العيسوي، إبراهيم. (2014). *العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية*، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة.

المجلس القومي للسكان، بصيرة. (2016). *تحليل الوضع السكاني*.

معهد التخطيط القومي (2019). *تقرير حالة السكان في مصر وتبايناتها المكانية 2017*.

Avery, J. M. (2009). Political mistrust among African Americans and support for the political system. *Political Research Quarterly*, *62* (1) (Mar.), 132-145.

Awah, P. K. (2014). An ethnographic study of diabetes: Implications for the application of patient centered care in Cameroon, *Journal of Anthropology*. *1*, 1-12.

Borsuk I., Dinç P., Kavak S., & Sayan P. (Ed.) (2022). *Authoritarian neoliberalism and resistance in Turkey*: *Construction, consolidation, and contestation*. Singapore: Palgrave Macmillan.

Bossert W., & Conchita D. (2013). Measuring economic insecurity, *International Economic Review, 54* (3), 2013. Retrieved (7 – 10 - 2021) from, https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/iere.12026

Chiara, S. (2015). *Popular trust, mistrust, and approval: Measuring and understanding citizens' attitudes toward democratic institutions*. Retrieved (2 – 12 - 2020) from, https://dash.harvard.edu/bitstream/handle/1/17463986/SUPERTI-DISSERTATION-2015.pdf?sequence=4

Elyachar, J. (2015). *Rethinking anthropology of neoliberalism in the Middle East.* In, Altorki, S., A companion to the anthropology of the Middle East, Oxford: Wiley Blackwell.

Fazzino, D. V. (2012). *The will to end hunger in the*: *Food security, national security, and community-based food security in the United States.* In, Coulter Kendra and Schumann William R., Governing cultures: Anthropological perspectives on political labor, power, and government, Palgrave Macmillan.

Ferguson, J., & Gupta, A. (2005). *Spatializing states*: *Toward an ethnography of neoliberal governmentality*, in, Inda, J. X., Anthropologies of modernity: Foucault, governmentality, and life politics, Blackwell Publishing.

Fischer, J. AV (2012). Globalization and political trust, *MPRA*, 30. March.

Ismail, S. (2006). *Political life in Cairo's new quarters*: *Encountering the everyday state*. London: University of Minnesota Press.

Kopasker D., Montagna C., & Bender K. A. (2018). Economic insecurity: A socioeconomic determinant of mental health, *SSM - Population Health*, 6, 184 – 194. Retrieved (12 – 1 - 2021) from, https://doi.org/10.1016/j.ssmph.2018.09.006

Kuppinger, P. (2008). Political life in Cairo's new quarters: Encountering the everyday state. *American Ethnologist*, 35 (2), 2069–2073.

Leah, S. (2017). *Journey to ethnographic research*, Springer.

Lenard, P. T. (2008). Trust your compatriots, but count your change: The roles of trust, mistrust and distrust in democracy, *Political Studies*, 56, 312–332.

Levi, M. & Stoker, L. (2000). Political trust and trustworthiness. *Annual Review of Political Science*, 3, 475 – 507.

Mangum, M. (2011). Explaining political trust among African Americans: Examining demographic, media, and social capital and social networks effects. *The Social Science Journal*, 48, 589–596.

Morris, S. D., & Klesner, J. L. (2010). Corruption and trust: Theoretical considerations and evidence From Mexico. *Comparative Political Studies*, *43* (10), 1258 – 1285.

Nissim, G. (2018). *Workers' committees in Israel in the heyday of neoliberalism*: *From consent to professionalisation to alternative solutions*, Spyridakis, M. (Ed.), Market versus society : Anthropological insights, Palgrave Macmillan.

Mohajan, H. K. (2018). Qualitative research methodology in social sciences and related subjects, *Journal of Economic Development, Environment & People*, 7(1), 23-48.

Ortner, S. B. (2016). Dark anthropology and its others: Theory since the eighties. *Hau*: *Journal of Ethnographic Theory*, *6* (1), 47–73.

Parker S. L., Parker G. R., & Towner T. L. (2015). *Rethinking the meaning and measurement of political trust*, in, Eder C., Ingvill C. M., and Markus Q. (Eds.). Political trust and disenchantment with politics: International perspectives, Leiden/Boston: Brill.

Ross, A., & Escobar-Lemmon, M. (2011). The price of personalizing politics: Political distrust and economic performance in Latin America. 1996–2006, *Electoral Studies*, *30*, 406–416.

Scheidegger, R., & Staerkle, C. (2011). Political trust and distrust in Switzerland: A normative analysis. *Swiss Political Science Review*, *17* (2), 164–187.

Schnaudt, C. (2019). *Political confidence and democracy in Europe*: *Antecedents and consequences of citizens' confidence in representative and regulative institutions and authorities*. Springer.

Scribano, A. (2019). *Introduction*: *The multiple Janus faces of neoliberalism*, In, Scribano A., Lopez F. T., Korstanje M. E. (Eds.). Neoliberalism in multi-disciplinary perspective. Palgrave Macmillan.

Seyd, B. (2016). How should we measure political trust? Paper for PSA annual conference, Brighton, 21st-23rd March. Retrieved (7 – 10 - 2021) from, https://www.psa.ac.uk/sites/default/files/conference/papers/2016/Paper.v2.pdf

Sharma, A., & Gupta. A. (Ed.) (2006). *The anthropology of the state – a reader.* Oxford: Blackwell.

Soul, J. (2018). *'De proletarios a propietarios…' neoliberal hegemony, labour commodification, and family relationships in a 'Petty' Steel Workers' Firm*, in, Spyridakis, M. (Ed.), Market versus society: Anthropological insights. Palgrave Macmillan.

Spyridakis, M. (2018). *Introduction*, to, Spyridakis, M. (Ed.), *Market versus society*: *Anthropological insights*. Palgrave Macmillan.

Spyridakis, M. (2019). *Legitimating poverty*: *The minimum guaranteed income pilot case*, In, Pardo, I. and Prato, G. B., Legitimacy: Ethnographic and theoretical Insight. Palgrave Macmillan.

Sztompka, P., (1997). Trust, distrust and the paradox of democracy. Retrieved (7 – 10 - 2021) from, https://www.econstor.eu/bitstream/10419/50255/1/239015150.pdf

van der Meer, T. W. G. (2016). Political trust and the "Crisis of Democracy", Oxford Research Encyclopedia, (politics.oxfordre.com). Oxford University Press, 2016.

Wroe, A. (2016). Economic insecurity and political trust in the United States. *American Politics Research*, *44* (1), 131– 163.

للاستشهاد

فارس، سيد. (2024). الليبرالية الجديدة.. انعدام الأمن الاقتصادي والثقة السياسية: مقاربة أنثروبولوجية. *مجلة العلوم الاجتماعية*، *52*(4)، 151–187.

To Cite:

Fares, S. (2024). Neoliberalism, Economic Insecurity, and Political Confidence: An Anthropological Approach. *Journal of the Social Sciences, 52*(4), 151-187.